

Distr.
GENERAL

S/PRST/1995/10
9 March 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٥٠٦ لمجلس الأمن، المعقودة في ٩ آذار/مارس ١٩٩٥، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن مجلس الأمن، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في بوروندي":

"نظر مجلس الأمن في تقارير بعثته إلى بوروندي التي زارت بوجمبورا يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ١٩٩٥. ويرحب المجلس بالملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير البعثة (S/1995/163) ويعرب عن تقديره لأعضاء البعثة على ما بذلوه من جهود.

"ويشير مجلس الأمن إلى بياناته السابقة بشأن الحالة في بوروندي، ولا سيما البيان المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ (S/PRST/1995/5). وما زال المجلس يشعر بقلق عميق لأن مناخ عدم الأمن مازال يخيم على بوروندي. ويدين أنشطة أولئك الموجودين سواء داخل البلد أو خارجه ممن ينشدون إفساد ترتيبات تقاسم السلطة المتفق عليها والواردة في اتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ باللجوء إلى أساليب غير ديمقراطية، من قبيل الترويع والتحريض على العنف فضلا عن أنشطة حرب العصابات والنشاط السياسي التخريبي، حيث أدت هذه التصرفات إلى تهديد السلم والاستقرار والمصالحة الوطنية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاقية الحكم وللحكومة الائتلافية المنشأة بموجبها. ويحيط علما، في هذا الصدد، بتعيين رئيس الوزراء ومجلسه الوزاري ويحث جميع الأطراف في بوروندي على العمل معا لتأمين الاستقرار في البلد.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد الرأي القائل بأن الإغفاء من العقاب مشكلة أساسية في بوروندي تلحق خطرا بالغا بالأمن في البلاد ويشدد على الأهمية التي يوليها لتقديم المساعدة التي تكفل دعم نظام القضاء الوطني. كما يشدد في هذا الصدد على الدور الذي يمكن أن تضطلع به لجنة دولية تتولى التحقيق في محاولة ١٩٩٣ الانقلابية، وفي المذابح التي أعقبت ذلك، على أن يتم إنشاؤها طبقا لاتفاقية الحكم.

"ويؤكد مجلس الأمن بقوة من جديد تأييده لتنفيذ أحكام اتفاقية الحكم بالدعوة إلى عقد نقاش وطني. بمشاركة جميع قطاعات المجتمع في بوروندي كوسيلة لتعزيز الحوار السياسي.

"ويؤكد مجلس الأمن على أهمية مساعدة حكومة بوروندي في جهودها لاستعادة الاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية. ويشجع الأمين العام في هذا الصدد على أن يعمل، بالتشاور مع حكومة بوروندي، على زيادة وجود الأمم المتحدة في البلد، لمساعدة حكومة بوروندي على تدعيم النظام القضائي الوطني، وتدريب قوات الشرطة المدنية وإنشاء وجود إداري فعال في الأقاليم. ويثني المجلس على الدور المهم الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام.

"ويؤكد مجلس الأمن مجدداً أن تحسين حالة الأمن في بوروندي لا بد أن تعطى أولوية عليا ويحث المجلس المنفوض السامي لحقوق الإنسان على أن يعمل، بالتشاور مع حكومة بوروندي وبالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام على تدعيم المكتب الذي أنشأه في بوروندي. ويمكن أيضاً أن يوضع في الاعتبار الدور الذي يمكن أن يؤديه مراقبو حقوق الإنسان في هذا الشأن.

"ويسلم مجلس الأمن أيضاً بالمساهمة الملموسة التي قدمها المراقبون العسكريون التابعون لمنظمة الوحدة الأفريقية، ويشجع منظمة الوحدة الأفريقية على زيادة عددهم بالتشاور مع حكومة بوروندي. كما يدعو المجتمع الدولي إلى مساعدة منظمة الوحدة الأفريقية في هذا المضمار.

"ويدعو مجلس الأمن كذلك جميع الأطراف في بوروندي إلى التعاون مع المراقبين وسائر الموظفين الدوليين من خلال كفاءة وصولهم بغير عوائق إلى جميع أنحاء البلد.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام مواصلة إبقائه على علم كامل بالتطورات المستجدة في بوروندي. وسوف يبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره الفعال".
